تحديات بناء الدولة في ليبيا

رعد سفيان خليل
أ.م.د. ناصر زين العابدين احمد
جامعة تكريت/كلية العلوم السياسية

Challenges of state-building in Libya

Raad Sufyan Khalil
Assistant Professor Dr. Nasser Zain Al-Abidin Ahmed
Tikrit University / College of Political Science

المستخلص: واجهت عملية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام حكم معمر القذافي تحديات متعددة أسهمت في تقويض الجهود الرامية إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة، وذلك نتيجة للانفلات الأمني وانتشار الميليشيات المسلحة، وتسرب كميات كبيرة من السلاح من مخازن الدولة إلى أيدي القبائل والجماعات المسلحة، تعد التيارات السياسية المتصارعة وتداخل الميليشيات المسلحة من اهم العوامل التي اعاقت عملية بناء الدولة في ليبيا بين عامي2011-2024 وقد أدى ذلك إلى اندلاع حرب أهلية داخلية، نتيجة لانقسام الكتل السياسية المتنافسة على السلطة، كما ساهم الطابع القبلي السائد في المجتمع الليبي، وضعف الولاء للدولة، في تعزيز الانتماءات الفئوية والولاءات القبلية، مما زاد من تعقيد المشهد الليبي، وقد انعكس امتلاك القبائل الليبية لفصائل مسلحة على مسار بناء الدولة، وأعاق عملية الانتقال السلمي للسلطة بعد عام 2011.

الكلمات المفتاحية: تحديات،ليبيا، الانفلات الامني.

Abstract: The state-building process in Libya after the fall of Muammar Gaddafi's regime faced multiple challenges that contributed to

undermining efforts to rebuild state institutions. This was due to the security chaos, the spread of armed militias, and the leakage of large quantities of weapons from state warehouses into the hands of tribes and armed groups. The conflicting political currents and the interference of armed militias are among the most important factors that hindered the process. State-building in Libya between 2011 and 2024 led to the outbreak of an internal civil war, as a result of the division of political blocs competing for power. The prevailing tribal nature of Libyan society and the weak loyalty to the state contributed to the strengthening of factional affiliations and tribal loyalties, further complicating the Libyan landscape. The possession of armed factions by Libyan tribes had repercussions on the state-building process and hindered the peaceful transition of power after 2011. The study's importance lies in shedding light on one of the most complex crises in the Middle East and North Africa, as Libya plays a pivotal role in regional and global stability. The study reached several conclusions, the most important of which was the emergence of diverse political movements competing for power, some of which received external and internal support. The conflicting parties' ambitions to control oil, particularly in the Oil Crescent region—one of Libya's richest oil regions—were pivotal factors that fueled the conflict and prolonged the crisis. **Keywords:** Challenges, Libya, security breakdown.

المقدمة: تتسم المرحلة الانتقالية في ليبيا بعد عام 2011 بتعقيدات سياسية وأمنية واجتماعية فريدة، أذ واجهت البلاد العديد من التحديات في محاولتها لبناء دولة مستقرة وموحدة. بين عامي 2011 و2024، كانت ليبيا تشهد صراعًا سياسيًا بين تيارات متنافسة، إضافة إلى تدخلات الميليشيات المسلحة، مما جعل عملية بناء الدولة من بين أكثر العمليات تعقيدًا في ظل السياقات السياسية الصعبة، لا سيما في الدول التي شهدت تحولات عميقة بسبب النزاعات الداخلية التي أسفرت عن انهيار مؤسساتها.

بعد سقوط نظام القذافي في 2011، وجدت ليبيا نفسها أمام تحديات ضخمة في إعادة بناء مؤسساتها الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في غياب سلطة مركزية موحدة. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لأزمة بناء الدولة في ليبيا خلال هذه المدة، مع التركيز على تأثير الانقسامات السياسية ودور الميليشيات المسلحة في زعزعة استقرار البلاد.

أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على واحدة من أكثر الأزمات تعقيدًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ يعزز فهم ديناميكيات الأزمة الليبية من قدرة الباحثين وصناع القرار على التكيف مع التحديات المماثلة في دول أخرى.

ثانيًا: مشكلة البحث

تواجه ليبيا منذ عام 2011، عقب سقوط النظام السياسي القائم، تحديات معقدة في مسار بناء الدولة الحديثة اثناء المدة من 2011 إلى 2024, ويمكن صياغة مشكلة البحث على النحو التالي:

ما هي أبرز التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في ليبيا بعد عام 2011، وكيف أسهمت العوامل الداخلية والخارجية في تعثر هذه العملية؟

ثالثًا: فرضية البحث

إن تعقيدات المشهد السياسي والاجتماعي والأمني في ليبيا بعد عام 2011، الناتجة عن انهيار النظام المركزي، وتنامي الانقسامات القبلية والجهوية، تمثل العوائق الرئيسية أمام جهود بناء الدولة الليبية الحديثة، مما يؤدي إلى استمرار حالة الفوضى وضعف مؤسسات الدولة.

رابعًا: هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في ليبيا منذ عام 2011 حتى عام 2024، من خلال دراسة العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في إعاقة بناء مؤسسات الدولة، والكشف عن تأثير الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية على استقرار البلاد، وصولًا إلى تقديم رؤية علمية تسهم في دعم مسار بناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي

خامسًا: منهج البحث

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، لتقديم صورة واضحة عن التحديات التي واجهت عملية بناء الدولة في ليبيا.

سادسًا: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مطلبين رئيسيين. في المطلب الأول، يتم دراسة التحديات السياسية والأمنية التي واجهت عملية بناء الدولة في ليبيا. أما في المطلب الثاني، يتم استعراض التحديات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي اعترضت طريق بناء الدولة في ليبيا.

المطلب الأول

التحديات السياسية والأمنية

شكّلت التحديات السياسية والأمنية في ليبيا منذ عام 2011 أحد أبرز العوائق التي واجهت عملية بناء الدولة واستعادة الاستقرار، فقد دخلت البلاد في حالة من الانقسام الحاد على مستوى السلطة، والمؤسسات، والشرعية السياسية، مما أدى إلى تعدد الحكومات وتضارب السياسات العامة، كما ترافقت هذه الأزمات السياسية مع انهيار المنظومة الأمنية وتفكك الأجهزة النظامية، الأمر الذي أتاح المجال لانتشار الميليشيات المسلحة، وازدياد معدلات العنف، والانفلات الأمني.

اولاً- التحديات السياسية: أدى سقوط نظام القذافي إلى تحوّل ليبيا إلى بلد يعاني من حالة عدم استقرار، اذ سادت التنافسات السياسية والانقسامات الأيديولوجية، مما خلق تحديات كبيرة أمام عملية بناء الدولة, نتج عن هذه التحديات غياب التوافق الوطني بين الأطراف المتنازعة على السلطة، وفقدان رؤية وطنية شاملة لإعادة بناء الدولة، كما أسفر حكم القذافي عن خلق حالة من التفتت السياسي والاختلال في توزيع الفرص، مما عمّق الانقسامات الاجتماعية وخلق صعوبات كبيرة أمام أي مشروع لبناء دولة حديثة. [1].

لقد واجهت الساحة السياسية الليبية تحديات كبيرة في ظل مرحلة التحديث، حيث عاشت البلاد في حقبة شهدت تحولات ثورية هامة, من الضروري الإشارة إلى أن مؤسسات نظام القذافي، بما في ذلك الهيئات التشريعية والإدارية المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية والعسكرية، قد تعرضت للانهيار أو أصيبت بالشلل، كما حدث مع النظام القضائي, نتيجة لذلك، تم استبدال هذه المؤسسات بمؤسسات مرحلية أو غير رسمية، في انتظار الانتهاء

[1]-عبد العزيز لزهر ، صولي خالد، تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد1 ، االجزائر،2021 ، ص 1007.

من صياغة الدستور ووضع أسس قانونية وتشريعية للمؤسسات الدائمة التي ستنشأ في إطار الدستور الجديد. (1).

كان الانتقال الديمقراطي هو الموضوع الرئيسي الذي دار حوله الحوار بين جميع الأطراف الليبية بهدف تأسيس مرحلة ما بعد الثورة. في هذا السياق، لم يكن الخلاف يتعلق بنظام الحكم الديمقراطي الذي توافق عليه الجميع، بل كان حول شكل نظام الحكم، سواء كان رئاسيًا أو برلمانيًا, وقد تمحورت المخاوف الكبرى التي واجهتها ليبيا بعد الثورة حول تركيز السلطة في العاصمة، وهي من أبرز سلبيات نظام القذافي, ورغم رفض جميع الأطراف للمركزية، فإن الاتجاه السياسي ذو النزعة الجهوية كان العامل الرئيسي الذي دفع نحو اندلاع أولى الأزمات السياسية التي شكلت تحديًا كبيرًا لليبيا في مرحلة ما بعد الثورة. [2].تأسس المجلس الوطني الانتقالي في السابع والعشرين من فبراير 2011 بهدف تنظيم الثورة وتمثيلها على المستويين الداخلي والخارجي. تم تشكيل المجلس بشكل عاجل وضم عددًا من الشخصيات التي كانت قد شغلت مناصب في نظام القذافي، مثل مصطفى عبد الجليل الذي انتخب رئيسًا للمجلس وكان يشغل سابقًا منصب وزير العدل, كما ضم المجلس العديد من الشخصيات المعارضة التي كانت تعيش في المنفى، بالإضافة إلى شخصيات أخرى من داخل ليبيا مثل أحمد الزبير، الذي لقب بـ "مانديلا ليبيا" نظرًا لإمضائه ثلاثين عامًا في السجن بعد تورطه مع مجموعة من الضباط في محاولة انقلاب على نظام القذافي عام 1970. [3].في الإعلان الدستوري للمجلس الوطني الانتقالي الذي صدر في الثالث من أغسطس 2011، تم تحديد جدول زمني مدته 18 شهراً لمرحلة انتقالية تبدأ بعد إنهاء نظام القذافي , بدأ العد التنازلي لهذه الفترة الزمنية بعد تحرير طرابلس في الثالث والعشرين من أكتوبر 2011. وكان من المقرر أن تنتهي هذه المدة في مايو 2013، ليتم خلالها وضع أسس انتقالية تؤسس لدولة ديمقراطية

(2)- فولفوام لاخر، تصدعات الثورة الليبية القوى الفعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة ,ترجمة : عدنان عباس علي ، ابو ضبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014،ص10.

(3)- السنوسي بسيكري، التحديات الامنية وانعكاساتها على العملية السياسية ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة , 5ماية / اذار 2013 ، ص55.

(4)- زهير حامدي ، ثلاث سنوات على الثورة الليبية ، دراسات وأوراق تحليلية ، سياسيات عربية ، العدد 7، 2014 ، ص 89.

جديدة [1].من المهم أن نُشير إلى أن دور المجلس الانتقالي اتسم بالضعف، اذ كانت قدرته على حكم ليبيا محدودة للغاية. فقد كانت الدولة تفتقر إلى مؤسسات وطنية فعّالة، مما أعاق الجهود المبذولة لإرساء الاستقرار, إضافة إلى ذلك، لم يتمكن المجلس الانتقالي من حسم الجدال حول إعلان الدستور المؤقت، مما أضاف مزيدًا من التعقيد إلى العملية السياسية في تلك الحقبة. [2]." إن صدور دستور عصر جديد للدولة الليبية يعتبر أبرز التحديات السياسية التي تواجه الشعب الليبي بعد أنتصار ثورته منذ العام 2011 ، باعتبار أن التحديات السياسية الاخرى ترتبط وتنطلق من اقرار الدستور الجديد " [3] وذلك لان اقرار الدستور سيمكن من اقرار قانون للانتخابات النيابية أو بناء مؤسسات الدولة السياسية ، كما انه سينظم اصدار قانون جديد للأحزاب السياسية نظم المشاركة السياسية الشعبية في الدولة ، مما يمهد الى بناء دولة عصرية يسودها مؤسساتها القانون[4]. تم في شباط 2014 من انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بهدف الاعداد لمشروع دستور ان تمت الموافقة عليه عن طريق الاستفتاء الشعبي فانه سيقود ليبيا من المرحلة الانتقالية الى وضع اساس قانوني دستوري دائم للحياة السياسية في ليبيا ، غير أن ما تعرضت له ليبيا من اندلاع الحرب الاهلية بعد ذلك بشهور والصراع السياسي والانقسامات السياسية التي عمت جميع انحاء ليبيا كانت عائق في انهاء صياغة الدستور الامر الذي انعكس على استحالة تحقيق الاستقرار في مؤسسات الدولة[5].ومع التوصل إلى صيغة مشروع دستوري عام 2017 الا انه لم يتم اقراها بالشكل النهائي, وفشلت عندما تم عرض المشروع على الاستفتاء الشعبي العام اواخر عام 2018 ، وفي خريف عام 2020 مع استئناف مفاوضات السلام برعاية الأمم المتحدة مع اتفاق الأطراف

---

(5)- بول سالم، أماندا كادليك ، تحديات العملية الانتقالية ف ليبيا ، لبنان، بيروت، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، 2012، ص 3.

(6)- سناء السعيد حسن ، محمد نور البصراتي ، إشكالية بناء الدولة في ليبيا 2011-2022،المركز الديمقراطي العربي ، 9/ سبتمبر 2024 . https://2u.pw/5BQW0u

(7)- سمير احمد سنان ، الازمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة اللبنانية ، لبنان ، 202، ص69.

(8)- سمير احمد سنان، الازمة الليبية وتحديات بناء الدولة الليبية بعد عام2011 ،مصدر سبق ذكره ، ص 70.

(9)- نادرة الشريف ، منصة الحوار للسلام والاستقرار في ليبيا ، الدستور الليبي بين الصراع والتنازلات، معهد الجامعة الاوربية ، 2ابرل / 2021 ، ص 1.

الليبية على اجراء انتخابات نيابية في كانون الثاني لعام 2021 تظافرت كل هذه الأسباب للاهتمام من جديد بالمستقبل الدستوري لليبيا وعقدت المناقشات حول إمكانه اقرار الدستور قبل الانتخابات النيابية، غير ان اجراء استفتاء على الدستور الجديد قد تم تأجيله الى ما بعد اجراء الانتخابات [1]، واستمرت الجهود الحثيثة لتنفيذ مشروع الدستور الليبي عبر عامي 2022 و2023 ومحاولة التوصل الى اتفاق حول التوصل الى اتفاق حقيقي بشان مشروع الدستور ولابد لليبيين في وقت من الاوقات من الوقوف بوجه التحديات لاستكمال عملية صياغة الدستور لتحقيق الاستقرار للبلاد[2].

إن امتلاك اطراف الأزمة لكتائب مسلحة تابعة لهم اصبح من الصعب تقريب وجهات النظر وتغليب المصالح الخاصة على مصلحة البناء الوطن الموحد ، لذا اصبح العمل السياسي معرض للتهديد المسلح ، وانعكس ذلك على فشل الجهود الرامية الى توحد الشعب تحت سلطة مركزية مسيطرة ،الامر الذي عرقل مساعي الامم المتحدة والدول الصديقة لإيجاد صيغة توافقية بين الأطراف المتنازعة على السلطة، وكثفت هذه الجهود بعد اتفاق الصخيرات والذي اسند لها الصلاحيات العسكرية والامنية والسياسية لتحقيق المصالحة الوطنية[3] . وبسبب الانقسامات السياسية والنزاعات بين الاطراف المتصارعة فقد ادى ذلك الى ازمة عميقة في ليبيا فاصبح الشرق يدار من قبل حكومة مستقلة هي الحكومة المؤقتة او كما اطلق عليها (حكومة الازمة) برئاسة عبد الله الثني، اما طرابلس العاصمة واغلب الغرب الليبي فقد خضع لإدارة حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي الذي تم اختياره في اتفاق الصخيرات[4]، ولابد من الاشارة الى دور القبائل في ضعف الحكومة المركزية وذلك لان سقوط نظام القذافي دفع القبائل الى تسليح انفسهم من اجل تامين حكم ذاتي داخل مناطقهم وهو الأمر الذي جعل الحكومة المؤقتة في طرابلس لا تمارس سلطتها خارج حدود العاصمة نتيجة لسيطرة

(10)- سمير احمد سنان ، الازمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011، مصدر سبق ذكره ، ص 70.
(11)- عمر حمادي ، المأزق الدستوري الليبي أي مستقبل لمشروع الدستور الدائم ، مؤسسة فريدريش إيبرت ، ليبيا ، اذار ، 2025 ، ص 1-2.
(12)- عبد العزيز لزهر، صولي خالد ، تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011، مصدر سبق ذكره ، ص 1007.
(13)- احمد سعيد نوفل واخرون، **الازمة الليبية الى اين**، عمان، الاردن، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2017، ص11.

القبائل من جهة وتكاثر الجماعات المسلحة المتطرفة من جهة اخرى ، وهو ما ترك آثار سلبية خطيرة اثرت على الاستقرار في ليبيا وفي الدول المجاورة لها أيضاً [1].

ثانياً–التحديات الأمنية والعسكرية: تعد التحديات الأمنية والعسكرية تحدي كبير ومباشر واجهته عملية الانتقال ومن ثم بناء الدولة وذلك تمكن عدد كبير من الثوار المسلحين والكتائب من السيطرة على انحاء مختلفة من ليبيا ، ورغم تأسيس جيش التحرير الوطني من قبل المجلس الانتقالي ، ولكن الجيش لم يقدم خدماته كجيش بل اصبح محاولة للاندماج والتنسيق بين الكتائب المستقلة التي اسسها ضباط سابقون او مواطنون عاديون ، والذي ميز العلاقة بين هذه الكتائب هو فقدان الثقة بالحكومة المؤقتة وبين بعضها البعض ايضاً[2]، العجز الحكومي كان السبب في فشل الخطط والبرامج التي وضعت للمؤسسة الامنية والعسكرية اذ تضاعف عدد المجاميع المسلحة رافقه غياب واضح لبناء الجيش والشرطة ، وباتت عملية ضبط واحتواء الخروقات الامنية تتم من قبل الكتائب المسلحة مع ضعف وغياب دور القوات الامنية[3].

لم تنجح السلطات الانتقالية من اتخاذ أي خطوة جادة في بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية وتأخرها ف تأسيس جيش وطني واحداث مؤسسات امنية في المقابل نجد ان الكتائب المسلحة تفرض ارادتها على الاراضي الليبية ، فلا عجب من ان يكون عام 2013 يتميز بارتفاع مؤشرات التفجيرات الت تستهدف المؤسسات المدنية والعسكرية والامنية مع ارتفاع بنسبة عمليات الاغتيال التي وجهت لاغتيال وتصفية عدد من الشخصيات الدينية والسياسية والاعلامية كما طالت عدد من عناصر الجيش والشرطة ، كما تصاعدت عمليات الخطف بشكل واسع بل وصل الأمر الى اختطاف رئيس الوزراء الاسبق علي الزيدان وذلك في العاشر من اكتوبر عام 2013 ، ولعل عمليات الاقتحام او محاصرة مقر المؤتمر الوطني العام وعدد

---

(14)- أوشريف يسرى ، تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة محمد خضير –بسكرة ، الجزائر ، 2016 ، ص 142.

(15)- مجموعة مؤلفين ، الربيع العربي ، ثورات الخلاص من الاستبداد ، دراسة حالات ، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، القاهرة، مصر، شروق الكتاب ، 2013 ، ص 113.

(16)- السنوسي بسيكري ، ليبيا التحديات الامنية وانعكاساتها على العملية السياسية ، مصدر سبق ذكرة ، ص 2.

من الوزارات والهيئات الليبية أكبر دليل على عمق الأزمة الأمنية في ليبيا وذلك لأنه يعد تحدي للحكومة وتعريض المؤتمر الوطني للاقتحام مما سبب بتعطيل اعماله والاعتداء على اعضاءه[1].

ادى الانفلات الامني الذي تعرضت له ليبيا وفشل المجلس الوطني الانتقالي من بناء مؤسسات أمنية وعسكرية مستقلة ادى كل ذلك الى تعاظم الخطر الذي تمثله الجماعات المسلحة واصبحت مصدر تهديد للسلم الاجتماعي واستمر خطرها حتى بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام وذلك لغياب مؤسسات الدولة الليبية كما ذكرنا سابقًا ، مع انتشار التنظيمات المتطرفة الت اخفت اهدافها الحقيقية خلف شعارتها الإسلامية الأمر الذي أدى إلى التجاوز على حقوق الأنسان في ظل الاعتقالات التعسفية التي طالت الالف من الذين اتهموا بانتمائهم الى نظام القذافي وتعرضهم لعمليات التعذيب والقتل خارج سلطة الدولة والقانون مما دفع العديد من المنظمات الدولية الى ادانة هذه الافعال اللاإنسانية التي مثلت صورة سلبية للظلم والتعسف الذي عانى منه الشعب الليبي في ظل انفلات الامن وغياب القانون[2]، ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى عرقلة عملية بناء المؤسسات الامنية والعسكرية غياب التوافق السياسي بسبب الصراعات السياسية بين الأطراف المتنازعة على السلطة وانتشار السلاح على نطاق واسع ، وتزايد الكتائب المسلحة والمليشيات ومجالس القبائل التي فرضت نفوذها على مناطق واسعة من ليبيا ، ولا يغيب علينا فشل السلطات الانتقالية من دمج الجماعات المسلحة بالجيش والمؤسسات الأمنية بأسس صحيحة ، بل انها مع ذلك اتجهت الى الاستعانة بالجماعات المسلحة في المهمات الأمنية، ولذا نجد ان غياب المؤسسة الامنية والعسكرية تعد من الأسباب التي تعيق بناء الدولة فهي تطالب بالمشاركة في القرار السياسي مع فرض هيمنتها على مناطق واسعة

(17)- رتيبة لعياضي ، تحديات بناء الدولة بعد الثورة الليبية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خضير – بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2017 ، ص 91.

(18)- آمنة محمد علي ، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا ، *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية* ، العدد 17 ، جامعة الكوفة، 2013 ، ص248 .

اصبحت تشكل تحدياً لبناء دولة مستقلة ذات مؤسسات مدنية وامنية وعسكرية مبنية على اسس صحيحة[1].

ان اسقاط الديمقراطية الغربية مع تجاهل التكيف مع معطيات السوسيو ثقافة جعل ليبيا تواجه صراعات داخلية اضعفت المؤسسات المتواجدة ، وضعف المؤسسات ليس امر طارئ واجته ليبيا بعد الثورة بل هو نتيجة لما قام به النظام السابق من خلال توظيف العامل القبلي لضمان ولائه دون المؤسسات الامنية والعسكرية والمدنية والسياسية مما جعل عملية البناء تواجه تحديات وعراقيل تداخلت فيها العديد من العوامل المتناقضة خصوصاً بين القوى الإقليمية والدولية الأكر الذي أدى إلى الانقسام السياسي والانفلات الأمني الذي اصبح الصفة المباشرة للواقع الليبي[2]، ولابد من ان نبين أن انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية اثناء الثورة ادى الى وصول السلاح بجميع أنواعه (الخفيف – المتوسط – الثقيل والمطور) الى جميع افراد الشعب لأجل مواجهة النظام الا انه سرعان ما تم الاتجار به مع دول الجوار كمصر وتونس والجزائر مما ساعد على نشاط تجارة السلاح وانتظام التجار في مجموعات منظمة[3].

المطلب الثاني

التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

واجهت ليبيا العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعد ثورة 2011 وذلك لاعتمادها اقتصادياً على النفط الأمر الذي سبب عدم استقرار الاقتصاد الليبي, اما اجتماعياً فقد ادى الصراع والنزاعات الداخلية الى تفكك النسيج الاجتماعي بالإضافة الى دور

(19)- رتيبة لعياضي ، تحديات بناء الدولة بعد الثورة الليبية، مصدر سبق ذكره ، ص 91.
(20)- علويط حمزة ، وساحلي مبروك ، إشكالية التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، *المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية* ، العدد 6 ،الجزائر ، 2022 ، ص 184.
(21)- عاشور شوايل ، تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا ، واقع ورؤية ، ورقة مقدمة لمؤتمر حول قطاع الامن العربي في المرحلة الانتقالية ، بنغازي ، 2014 ، ص 4.

القبائل الليبية الذي ادى الى عرقلة عملية بناء الدولة ، وانعكس كل ذلك على المؤسسات التعليمية والثقافية .

اولاً–التحديات الاقتصادية: ان منطقة الهلال النفطي تعد من اغنى مواقع البترول في ليبيا فهي تنحصر ما بين سرت وبنغازي ، كما تتوسط الطريق بين بنغازي والعاصمة طرابلس ، وفيها أكبر مخزون نفطي مع منشأة تكرير ومصافي النفط التي يتم منها تصدير النفط مباشرة عن طريق مؤاني السدرة ورأس لانوف والبريقة ، فلذا تعد مفتاح الشرعية ومطمع جميع الاطراف المتنازعة للسيطرة عليها ، ثم اصبحت فيما بعد مقراً لقوات الجيش تحت قيادة خليفة حفتر، اما منطقة سرت فقد كانت مركز للجماعة الإرهابية داعش[1].

يعد النفط العائد الأكبر في الدخل القومي الليبي ولذلك فله تأثير كبير في القرار صناعة السياسي والاقتصادي من اجل فرض النفوذ على ليبيا ، فبعد قيام ابراهيم الجضران من اقفال حقول النفط عام 2013 ليفرض على مؤسسات المجتمع المدني ورؤساء الدول ومبعوث الأمم المتحدة التفاوض معه والاطلاع على شروطه ومنها دفع مبالغ مالية مع الاتفاق على ان يكون الموالين له من ضمن الحكومات المتعاقبة ، لذا نجد العديد من المحاولات للسيطرة على النفط واستعماله كورقة ضغط على الحكومات ، لذا اصبح الاقتتال للسيطرة على النفط من اكبر التحديات والتي لن يوقفها الا ببناء دولة قوية لها القدرة على الحفاظ على مواردها الاقتصادية[2]، وبما أن ليبيا تعد من اغنى الدول فقد اصبحت فريسة للأطماع الغربية وسبباً للتدخلات الاجنبية واصبحت منطقة الشرق الليبية في اجندة الدول الكبرى فاصبح التدخل الخارجي بالشأن الليبي متكرر واصبح تهديد مناطق استخراج النفط وتسويقه ورقة ضغط من قبل الاطراف المتنازعة داخلياً بتحريض من حلفائهم الاقليمين والدوليين[3].

(22)- عبد العزيز لزهر ، وصولي خالد، تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011، مصدر سبق ذكره، ص 1008.
(23)- عبد الله الحاسي ، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا ، الواقع والتحديات والافاق ، الاسكوا ، الامم المتحدة ، 2020 ، ص 58.
(24)- عبد العزيز لزهر ، صولي خالد ، تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011، مصدر سبق ذكره، ص 1008

وعليه فأن التدهور الاقتصادي في ليبيا قد اثر بشكل واضح على انخفاض معدلات الإنتاج وبالتالي انخفاض وارادات النفط ، وعليه فقد بدأت الجماعات المسلحة بالمطالبة بالتقسيم الداخلي على اسس مالية واجتماعية واقتصادية، الأمر الذي كلف الحكومات خسارة افي الايرادات تصل الى 130 مليون دولار عام 2013 في اليوم[1].

اما القطاع الزراعي والاقتصادي ، فان القطاع الزراعي لم يحقق الاكتفاء الذاتي المطلوب من الحبوب وفي مقدمتها الشعير والقمح رغم انفاق وتخصيص مبالغ مالية كبيرة الا انها لم تحقق اهدافها رغم وضع ثلاث خطط اقتصادية كان في مقدمة اهدافها تحقيق الاكتفاء الذاتي لإنتاج المواد الاساسية الاستهلاكية خلال فترة من(8–10) سنوات وعد هذا الهدف الزامياً على الدولة ، ولكن بعد مرور ثلاث عقود على اعتماد السياسة الزراعية الجزم في صحتها وموضوعيتها ، اما القطاع الصناعي غير النفطي فانه لا يحتل الا جزء بسيط من اقتصاد ليبيا لأنه يواجه العديد من الصعوبات من اهمها انه اقتصاد ريعي اعتماده في الاساس ومنذ فترات طويلة على قطاع الهيدروكربونات ، ونتيجة لما تعرض له اقتصاد ليبيا من انخفاض اسعار النفط وما رافق ذلك من نزاع مسلح وسياسي ترك كل ذلك اثاره السلبية على تدهور القطاع الصناعي[2]، كما تأثر الاقتصاد الليبي بشكل كبير بتغلغل الفساد في جميع مؤسسات الدولة مما ادى الى عرقلة النمو والتطور الاقتصادي مما أدى إلى تدهور الاوضاع الاقتصادية والتي تركت أثرها على الجوانب السياسية والاجتماعية ، فرغم الموارد الاقتصادية الضخمة التي تمتلكها ليبيا الا ان الفساد أدى إلى اهدار الملايين من الدولارات والذي ترك اثر سلبي على مستوى الخدمات العامة وارتفاع تكلفة المعاملات المالية التي ارهقه ميزانية ليبيا ، والأمر الذي زاد الاوضاع تدهوراً هو الانشقاق السياسي والانفلات الامني مع ظهور الجماعات المسلحة وانتشار السلاح وانتشار الابتزاز والتهديد والرشوة والخطف وتهريب الأموال كل هذه التبعات ادى الى مرض ليبيا ليخلق منها دولة ضعيفة مثقلة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، ووفق مؤشر

(25)- رتيبة لعياضي ، تحديات بناء الدولة بعد الثورة الليبية، مصدر سبق ذكره ، ص 51.

(26)- علي المهدي ناصف ، التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي، *مجلة الجامعي* ، العدد 25 ، جامعة طرابلس، 2025، ص 166-168.

المنظمة الدولية للفساد فقد احتلت ليبيا المرتبة 170 من 176 عام 2016 وعدت من بين اسوأ عشر دول الاكثر فساداً في العالم[1]، ووفق تقرير المرصد الاقتصادي الليبي لعام 2021 فقد سجل الاقتصاد الليبي اسواء اداء له عام 2020 نتيجة للحصار الذي دام تسعة اشهر من عام 2020 بخفض انتاج النفط الخام الى اقل من سدس مستوياته في عام 2019 والذي عد اسوأ اداء في السنوات الاخيرة ما بعد الثورة ، فقد سبب الحصار بإنهاك الاقتصاد والذي يعاني اصلاً من عدم تنوع موارده لاعتماده على النفط والغاز الطبيعي ، لذا يعد التحدي الحقيق للحكومات الليبية هو النهوض بالجانب الاقتصادي مع النهوض بالقطاع الزراعي والصناعي وتأمين الخدمات الاساسية للمواطنين ، ولابد من الاشارة الى خطورة الهجرة الغير شرعية الى ليبيا والتي تتخذ من ليبيا معبراً الى شواطئ و مؤانى القارة الاوربية[2]، ولابد من الاشارة الى الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعد مصدر اساسي لتمويل الاستثمار في القطاع الاقتصادي الانتاجي او الخدمي وبالتالي دوره في امتصاص البطالة ورفع مستوى المعيشة للفرد نتيجة لزيادة الانتاج المحلي مما يؤدي الى تقليص حجم الواردات وتوسيع حجم الصادرات وتنوعها مما يحقق فائض اقتصادي ، وبما ان البيئة الاستثمارية التي يتم على اساسها اتخاذ قرار الاستثمار في ليبيا غير متوفرة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والامني والتدخلات الاجنبية وانتشار الجماعات المسلحة فقد ادى ذلك الى مغادرة جميع المؤسسات الاستثمارية العاملة في ليبيا[3].

ومن التحديات التي واجهت الجانب الاقتصادي هو التضخم الاقتصادي والذي لم يكن ظاهرة جديدة بل هو نتيجة للتراكمات قبل 2011 وبعدها والقرارات الخاطئة والسياسات الاقتصادية الغير مدروسة والقرارات السياسية الت لم تحتسب واقع الاقتصاد الليبي ولم تضع حلول حقيقة للمشكلة نتيجة للحصار الذي فرض عليها في الثمانينات وما نتج عنه من اضرار اقتصادية واجتماعية لتدخل من جديد في حلقة الحصار الاقتصادي الذي أدى إلى الاضرار الجسيمة في البنية الاقتصادية والصناعية والعسكرية وترك اثره على مستويات المعيشة واستمرت حالة التضخم وازدادت وتيرتها بعد عام 2011 نتيجة الى الاضطرابات في التوريد وضعف العملة

(27)- ربيعة خليفة ابو رقبة الصرماني ، الاقتصاد الليبي قبل وبعد 2011 التحديات والمعالجات ، *مجلة علوم التربية*، العدد 17 ، 2024 ، ص 309 .

(28)- سمير أحمد سنان، الازمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011، مصدر سبق ذكره ، ص 75 .

(29)- علي المهدي ناصف ، التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي، مصدر سبق ذكره ، ص 176.

المحلية والذي أثر بالدعم المالي للوقود و الغذاء ، والانقسام السياسي الذي اوجد وزارتين ماليتين ارتبطت بحكومتين عمدتا الى الاقتراض من المصارف المركزية المنافسة مما ادى الى انهيار الاقتصاد[1].

ثانياً–التحديات الاجتماعية والثقافية: كان التركيز على التحديات التي تعيق بناء الدولة في ليبيا على الجانب السياسي والامني ، الا أن من أهم التحديات هو الجانب الاجتماعي وذلك لارتباطه بطبيعة المجتمع الليبي والذي يعد العقبة امام وضع الحلول للازمة التي تواجهها ليبيا يتميز المجتمع الليبي بالطابع التقليدي والولاء للقبيلة قبل الولاء للدولة ، وادى ذلك الى تفكك المجتمع الليبي رغم ان جميع افراد المجتمع يتكلمون اللغة العربية ويجمعهم الدين الإسلامي وهو الدين الرسمي للدولة وانتمائهم الى المذهب السني ، غير أن تأثير القبيلة كان الاكثر تأثيراً الامر الذي ادى الى تفكك المجتمع وشيوع حالة من عدم الانسجام وذلك لان الثقافة القبلية تتميز بانها غير مشجعة للاندماج تبع هذا التفكك والانقسام على اساس اقليمي او مناطقي تبعاً للأقاليم الليبية الثلاث ، لذا فأن العائق الحقيقي لبناء الدولة يتمثل بغياب المفهوم السياسي للامة ويتبع ذلك غياب الهوية الوطنية الليبية[2]."تختلف القبائل في ليبيا من حيث الحجم والمكانة، حيث تتفاوت في قوتها وأثرها الاجتماعي والسياسي, كما تختلف القبائل في طبيعة الأرض التي تعيش عليها وتستغلها، فكل قبيلة كبيرة عادة ما تملك مساحة واسعة من الأرض باسمها، وتكون ملكيتها معترفًا بها من قبل القبائل الأخرى المتواجدة في نفس الموقع الجغرافي, هذه الملكيات التقليدية تشكل جزءًا من الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للقبائل، وتلعب دورًا كبيرًا في تحديد علاقاتها مع القبائل الأخرى, "[3].

---

(30)- ربيعة خليفة ابو رقبة الصرماني ، الاقتصاد الليبي قبل وبعد 2011 التحديات والمعالجات، مصدر سبق ذكره ،ص307.

(31)- صادق حجال، إشكالية بناء الدولة في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 1951 -2017 ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2018 ، ص 333.

(32)- مصطفى عمر التير ،الدولة والمجتمع في ليبيا قبل ثورة 17 فبراير 2011 وبعدها ، مقاربة سوسيولوجية ، المغرب 6/ 6/ 2024 متوفر على https://2u.pw/TUX5r، تاريخ الاطلاع 2025/5/12 .

ومن ابرز القبائل التي لعبت دورا كبيرا في المشهد السياسي هي (قبيلة المقارحة و القذافيه و تاورغا و ترهونة ومصراته) وهناك قبائل اخرة في شرق البلاد (العبيدات – البراعصة – العواقر – المسامرة) و في الجنوب (قبيلة اولاد سليمان – زوية – التبو) وفي غرب البلاد تتركز قبائلا (الصيعان – الامازيغ) [1]

و استغل القذافي في بداية الثورة طبيعة المجتمع الليبي من خلال تسليح القبائل، محولًا الصراع الدائر من ثورة شعبية رافضة للنظام الاستبدادي إلى حرب أهلية. وقد تحقق ذلك بفضل ولاء العديد من القبائل له، حيث خاضت الحرب إلى جانبه، مما أدى إلى تفاقم النزاع بشكل كبير. من أبرز انعكاساته السلبية كان ظهور ما عُرف بالمجتمعات النازحة، التي أصبحت من أبرز العقبات أمام تماسك المجتمع الليبي بعد الصراع.

أما مصطلح "النازحين"، فهو يشير إلى الأشخاص الذين اضطروا إلى مغادرة مدنهم، سواء كان النزوح داخليًا أو خارجيًا. من هنا، فإن انتعاش ليبيا لن يتحقق طالما أن جزءًا من المجتمع لا يزال يعيش في مخيمات اللاجئين، سواء داخل البلاد أو خارجها, [2]. من أخطر المشاكل التي ارتبطت بالنازحين داخليًا كانت حالة مدينة تاورغاء. فقد قاد مقاتلوها التابعون لقبائل القذافي حملة قتل خلال الحصار الذي فرضوه على مدينة مصراتة، والذي استمر لمدة شهرين. وبعد إعلان سقوط نظام القذافي، اتجه ثوار مصراتة إلى تهجير جميع سكان مدينة تاورغاء، الذين بلغ عددهم حوالي 42,000 فرد. نتيجة لذلك، أصبحت المدينة مهجورة تمامًا، بينما تفرّق سكانها إلى ثلاث مخيمات، في حين لجأ آخرون إلى مدن ليبية أخرى أو غادروا البلاد بشكل كامل, [3].

([1])- مليكة بو ضياف اشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائر القبلية والدولة المدنية , العدد الخامس ، مجلة اكاديميا (الجزائر : 2016) ص212 .

[34]- حمزة يوسف ، تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011-2015، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر ، 2016 ، ص 68.

[35]- نبيل بوغازي ، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا ،رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة ماي 8 -1945 –قالمة ، الجزائر ، 2020 ، ص .74

إن احتفاظ ليبيا بالشكل التنظيمي القبلي، حيث يتراوح عدد القبائل ما بين 40 و140 قبيلة، يعكس تأثيرًا عميقًا في هيكل المجتمع الليبي. ورغم أن التنظيم القبلي لم يعد يشكل بناءً سياسيًا أو إداريًا حقيقيًا، إلا أنه استمر كمجال للتضامن والتأثير, فقد تمتع رؤساء القبائل بالسلطة المعنوية الحقيقية، رغم أنهم لم يتمكنوا من التمتع بالسلطات الإدارية, ومع ذلك، كان لهم دور كبير في توجيه الأحداث السياسية وبناء الفكر السياسي للجماعات والعناصر السياسية في البلاد، حيث كان لهم تأثير ملحوظ على القرارات والتوجهات السياسية في فترات متعددة [1] وأصبح الليبيون يعيشون في حالة من الانقسامات السياسية والاجتماعية التي تفاقمت نتيجة للخلافات بين الأقاليم الثلاثة. فالصراع السياسي ترك أثرًا كبيرًا على العلاقات بين الشرق والغرب، حيث تم شحن مقاربة المعالجة المركزية بنزعات جهوية، مما جعلها تصبح بديلًا عن الفيدرالية. وكان لذلك تأثير بالغ على مجالات عدة، منها فشل التعليم الذي انخفض مستواه بشكل ملحوظ. فقد غاب الصوت الواعي والخيار العقلاني عن المعادلة السياسية، مما أضاف إلى تعقيدات الوضع, كما أن دعوات المصالحة بين الشرق والغرب، التي تم الإعداد لها وفقًا لمستوى التجمعات الاجتماعية، فشلت لأنها كانت تهدف في المقام الأول إلى خدمة الساسة للحصول على مكاسب في الانتخابات العامة، وليس تحقيق وحدة وطنية حقيقية. [2].

الخاتمة

بعد اتمام البحث يتضح لنا ان عملية بناء الدولة في ليبيا بعد عام 2011 واجهت تحديات عديدة اهمها التحديات السياسية المتمثلة بالعجز عن تحقيق وفاق وطني بين جميع الاطراف المتناحرة على السلطة نتيجة التعددية السياسية اضف الى ذلك السياسة التي اتبعها نظام القذافي الذي سعى الى تقسيم المجتمع الليبي الى طبقات سياسية منفصلة و عزلة عن المجتمع و هذا بدورة ولد لنا حالة من فقدان الثقة بين المواطنين والنخبة السياسية ، فضلاً عن

[36]- أوشريف يسرى ، تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر، مصدر سبق ذكره، ص 94 .
[37]- السنوسي بسيكري ، ليبيا التحديات الامنية وانعكاساتها على العملية السياسية، مصدر سبق ذكره ، ص 213 .

ذلك هناك تحديات امنية واجهتها عملية بناء الدولة في ليبيا متمثلة بتعدد الفصائل المسلحة و سيطرتها على اجزاء واسعة من البلاد وفشل محاولات دمجها ضمن الجيش الوطني الليبي وهذا بدوره ادى الى ضعف المؤسسة العسكرية الليبية وغياب دورها في حفظ الامن والاستقرار، كما ان هناك تحديات اقتصادية واجهت عملية بناء الدولة الليبية حيث سعت الفصائل المسلحة للسيطرة على الحقول النفطية التي تمثل العائد الاكبر في الدخل القومي الليبي من اجل استخدامه كورقة ضغط على الحكومة لذا اصبح الاقتتال من اجل السيطرة على النفط من اكبر التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في ليبيا اضف الى ذلك التحديات الاجتماعية المتمثلة بطبيعة المجتمع الليبي الذي يتميز بالطابع التقليدي والولاء للقبيلة لا الدولة، هذه التحديات جميعها كانت تمثل العقبة الاساس التي تواجه عملية بناء الدولة في ليبيا.

الاستنتاجات :

1. إن الانقسام السياسي والمؤسسي المستمر بين الحكومات المتعاقبة، وازدواجية السلطة، شكّلا عائقاً رئيسياً أمام عملية بناء مؤسسات الدولة وتوحيد القرار الوطني.

2. ساهم ضعف المنظومة الأمنية وتعدد الميليشيات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة في تقويض سلطة القانون وغياب الأمن، مما أعاق إعادة بناء مؤسسات الدولة بشكل فعّال.

3. أدى التدخل الخارجي في الشأن الليبي إلى تعقيد الصراع الداخلي، حيث غذّى حالة الاستقطاب بين الأطراف الليبية وعرقل جهود المصالحة والتسوية السياسية.

4. كشفت الدراسة عن غياب مشروع وطني جامع، ما أدى إلى تفكك الولاءات وتغليب الهويات القبلية والجهوية على الهوية الوطنية، وهو ما أضعف فرص إعادة بناء الدولة الحديثة.

5. أثّرت الأزمة الاقتصادية وسوء توزيع الموارد على أداء مؤسسات الدولة، وزادت من مستويات الفقر والبطالة، ما فاقم من الأزمات الاجتماعية والسياسية.

6. لم تُحقق جهود المصالحة والعدالة الانتقالية تقدماً ملموساً، ما ساهم في استمرار الانقسامات المجتمعية وزيادة الشعور بالإقصاء وفقدان الثقة المتبادلة.

7. نتج عن هذه التحديات تراجع ثقة المواطنين في الدولة ومؤسساتها، وهو ما يُعد عقبة أمام تأسيس شرعية سياسية واجتماعية قادرة على إعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية ومستقرة.

قائمة المصادر

اولا : الدساتير :

1-مشروع الدستور الليبي (مدينة البيضاء) الصادر عام 2017 .

ثانيا : التقارير الرسمية والدولية

1-الحاسي عبد الله , **دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا : الواقع والتحديات والافاق** ، الاسكوا ، الامم المتحدة ، 2020 .

ثالثا: الكتب العربية

1- "نوفل احمد سعيد واخرون, **الازمة الليبية الى اين**(عمان: الاردن, مركز دراسات الشرق الاوسط, ،2017)

2- سالم بول ، وأماندا كادليك **: تحديات العملية الانتقالية ف ليبيا** (لبنان: بيروت, مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، 2012)

3- فولفوام لاخر، **تصدعات الثورة الليبية القوى الفعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة** ,ترجمة : عدنان عباس علي (ابو ضبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,2014)

4- مجموعة مؤلفين , **الربيع العربي ، ثورات الخلاص من الاستبداد ،دراسة حالات** ، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية (القاهرة : مصر , شروق الكتاب ، 2013)

رابعا : الدوريات والبحوث

1-بسيكري السنوسي ، **ليبيا : التحديات الامنية وانعكاساتها على العملية السياسية** ، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحه : 2013) .

2- مليكة بو ضياف اشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائر القبلية والدولة المدنية , العدد الخامس ، مجلة اكاديميا (الجزائر : 2016) .

3-الصرماني ربيعة خليفة ابو رقبة ، الاقتصاد الليبي قبل وبعد 2011 التحديات والمعالجات ، ***مجلة علوم التربية***، العدد 17 (جامعة الجفار : 2024) .

4- حمزة علويط ، وساحلي مبروك ، إشكالية التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، ***المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية*** ، العدد 6 (الجزائر :2022) .

5- زهر عبد العزيز ، صولي خالد، تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011، ***مجلة الواحات للبحوث والدراسات*** ،المجلد14، العدد1 ،(الجزائر : 2021) .

6- علي آمنة محمد ، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا ، ***مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية*** ، العدد 17 (جامعة الكوفة : 2013) .

7- عمر حمادي , المأزق الدستوري الليبي ، أي مستقبل لمشروع الدستور الدائم ، مؤسسة فريدريش (تونس : 2025).

8-ناصيف علي المهدي , التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي، ***مجلة الجامعي*** (جامعة طرابلس : 2025)

خامسا : اوراق العمل

1- شوايل عاشور ، تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا : واقع ورؤية ، ورقة مقدمة لمؤتمر حول قطاع الامن العربي في المرحلة الانتقالية ، بنغازي ، 2014

2- حامدي زهير حامدي , ثلاث سنوات على الثورة الليبية ، دراسات وأوراق تحليلية ، سياسيات عربية ، العدد 7، 2014

سادسا : الرسائل والاطاريح

1- العياضي رتيبة ، تحديات بناء الدولة بعد الثورة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير– بسكرة , كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية , 2017

2- بو غازي نبيل ، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، محمد خضير –بسكرة , الجزائر ، 2020

3- سنان سمير احمد, الازمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة اللبنانية ، 202.

4--يسري أوشريف ، تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر ، 2016 .

5- يوسف حمزة، تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011-2015، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر ، 2016 .

6- حجال ،إشكالية بناء الدولة في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 1951 -2017 ،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر , الجزائر ، 2018 .

ثامنا :المراجع الكترونية (الانترنيت)

1-حسن سناء السعيد ، محمد نور البصراتي : إشكالية بناء الدولة في ليبيا 2011-2022،المركز الديمقراطي العربي ، 9/ سبتمبر 2024 متوفر على https://2u.pw/5BQW0u تاريخ الاطلاع 15/ 3/ 2025 .

2- مصطفى عمر التير ،الدولة والمجتمع في ليبيا قبل ثورة 17 فبراير 2011 وبعدها : مقاربة سوسيولوجية ، المغرب ، 2024 ، متوفر على https://2u.pw/TUX5r تاريخ الاطلاع 2025/5/12 .